



مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Planning and Studies

الشفافية في الولايات المتحدة الأمريكية

د. ايلاف راجح

سلسلة إصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركز مستقلّ، غيرُ ربحيٍّ، مقرّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليل مستقلّ، وإيجاد حلول عمليّة جليّة لقضايا معقدة تمّم الحقلين السياسي والأكاديمي.

ملاحظة:

الآراء الواردة في المقال لا تعبر بالضرورة عن رأي المركز، وأما تعبر عن وجهة نظر كاتبها.

حقوق النشر محفوظة © 2020

www.bayancenter.org

info@bayancenter.org

الشفافية في الولايات المتحدة الأمريكية

د. ايلاف راجح *

قبل الحديث عن نظام الشفافية في الولايات المتحدة والتشريعات المعنية بهذا النظام، تجدر الحاجة للإشارة إلى مفهوم الشفافية الذي يعنى باختصار مدى المكاشفة التي تبديها الأجهزة الرسمية تجاه الشعب واطلاعهم على تفاصيل عملية صنع القرار في الإدارة الحكومية ولاسيما في الجانب المالي.

ومن هذا المنطلق فإن النظم المعنية بضمان الشفافية تعنى بعمليتين رئيسة (المراقبة والمحاسبة على الأداء الحكومي من جهة، والمكاشفة مع الجماهير في جهة أخرى)؛ بهدف ضمان منع أو ممارسات إساءة استعمال السلطة ومكافحة الفساد¹، وتبرز أهمية الشفافية في القوانين والأنظمة والإجراءات من حيث إن الشفافية في القوانين والأنظمة تساعد على إزالة العوائق البيروقراطية والروتينية كالتواقيع والتصديقات الكثيرة غير الضرورية، وتساعد على تيسير الإجراءات، والتوسع في اللامركزية مع وضوح خطوط السلطة، وبساطة الهيكل التنظيمي للمؤسسات، وسهولة إيصال المعلومات من القمة للقاعدة والتغذية العكسية.

ومن النتائج المرجوة للشفافية تنمية الثقة العامة (المصدقية) لفئات المجتمع كافة والحفاظ عليها، فضلاً عن تعزيز الثقافة السياسية للفرد، وثقته بنفسه، ومعرفته بحقوقه والهامش المتاح له للمشاركة في عملية صنع القرار؛ مما يزيد من رغبته بالمشاركة بالعملية السياسية، وبالضرورة يعزز من الممارسة الديمقراطية العامة. وتؤدي الشفافية إلى تحقيق عدة أهداف منها وضع سياسات واضحة للتوظيف، وتسهيل إنجاز السياسات الاقتصادية الكلية وزيادة الإنتاجية من الإنفاق العام.

1- جميل عودة إبراهيم، مفهوم الشفافية الإدارية كحق للمواطن، شبكة النبا المعلوماتية: سياسة أونلاين
<https://annabaa.org/arabic/goodgovernance/17258>

* مستشار في وزارة الخارجية العراقية.

ويبقى سؤال المهم من هي الجهة أو السلطة المسؤولة عن تنفيذ فاعلية نظام الشفافية وضمانه؟ وللإجابة عن هذا السؤال سيناقش المقال التجربة الأمريكية المعاصرة.

في الآونة الأخيرة اتجهت الدول نحو تعزيز نظام الشفافية ولاسيما في ظل تصاعد دور التكنولوجيا الحديثة في مكافحة البيروقراطية، ومنح مساحة كبيرة للمواطن للتواصل المباشر مع المسؤول. وفي الولايات المتحدة تعزز توجه الرأي العام نحو الموضوعات المرتبطة بالشفافية وتصاعدت طلبات الجماهير للوصول إلى المعلومات الخاصة بالإفناق الحكومي. وفي ظل تصاعد أهمية هذا الموضوع في السياسة الأمريكية وفي مسارات حملات الانتخابات، وقع الرئيس الأمريكي الأسبق جورج بوش قانون المحاسبة على التمويل الفيدرالي والشفافية في 2006. وكان الهدف الرئيس لهذا القانون هو تقليل المهودور من الموازنة الفيدرالية وتعزيز مستوى الشفافية².

إن الآلية الرئيسة التي يناقشها هذا القانون هي تأسيس موقع إلكتروني رسمي وهو www.usaspending.gov الذي تأسس في 13 كانون الأول 2007³. وتم تفعيل الموقع على مرحلتين: ركزت الأولى على نشر جميع المعلومات الخاصة بالوكالات الفيدرالية التي حصلت على التمويل وقد انطلقت هذه المرحلة في 1 كانون الثاني 2008، أما المرحلة الثانية فقد ركزت في نشر جميع المعلومات الخاصة بالعقود والمشتريات والمصروفات التي قامت بها هذه الوكالات منذ 1 كانون الثاني 2009. وحدد القانون ثلاثة مصادر رئيسة عن بيانات التمويل الفيدرالي وهي (قاعة بيانات الأصول الفيدرالية FPDS-NG، وقاعة بيانات منح المساعدات الفيدرالية FAADS، و Grants.gov)⁴.

2-Garrett L. Hatch, The Federal Funding Accountability and Transparency Act: Implementation and Proposed Amendments, CRS report for Congress: order code RL34718, October 22, 2008. Available at: <http://www.fas.org/sgp/crs/index.html>

3- <https://www.usaspending.gov/#/>

4- Hatch, op.c., p 7.

يتناول القانون المذكور آنفاً جميع المؤسسات والوكالات الفيدرالية والمختلطة التي تستلم تمويلاً أو مساعدة مالية حكومية، إذ أسس القانون الأطر العامة لتنظيم عملية تداول المعلومات، والتحقيق، والتفتيش على مجالات التمويل والصرف التي توزع على ثلاث فترات، وهي: (المنح، والقروض، والاتفاقيات والعقود، وجميع أشكال المساعدات المالية). إن جوهر هذا القانون هو منح المواطن القدرة على الوصول للمعلومات الخاصة بتمويل الوكالات ومجالات الإنفاق خلال سنة مالية محددة. ويعطي للمواطن فرصة المشاركة بعملية تقييم هذه التجربة وتقديم التوصيات لتحسين عمل الموقع الإلكتروني. وإن مسؤولية تأسيس الموقع ومتابعته تقع على عاتق مدير دائرة الإدارة والموازنة في المكتب التنفيذي لرئيس الولايات المتحدة الأمريكية على وفق القسم الثاني من هذا القانون والفقرة 204 لقانون الحكومة الإلكترونية للعام 2002. على ألا يتحمل المواطن أي نفقات مالية للتصفح أو للحصول على المعلومات المنشورة على الموقع.

ومن شروط النشر على الموقع أن يتضمن كل تقرير المعلومات الآتية (اسم المؤسسة، ومقدار التمويل الذي استلمته، والعنوان، وملكية المؤسسة، وإدارة المؤسسة). ومن صلاحيات مدير الإدارة والموازنة وفق هذا القانون ان يعين عدد من الوكالات لإدارة الموقع الإلكتروني وتفعيله حسب المهام التي يحددها هو. ويقوم كذلك بجمع المعلومات الخاصة بردود أفعال المواطنين وتحليلها، وتقييم تقارير بشأنها لأغراض التوصية بتحسين مستوى الشفافية وجودة المعلومات المنشورة.

وعلى هذا الأساس، يقيم مدير الموازنة في وزارة الخزانة تقريراً سنوياً للجنة الأمن الوطني ولجنة الإصلاح الحكومي في الكونغرس والشيوخ بشأن تنفيذ آليات الموقع ومستوى الإنجاز، فضلاً عن تقييم لحالة العبء على نظام المنح الفيدرالية، ويجب أن ينشر هذه التقارير على الموقع الإلكتروني. وللقيام بهذه المهام على مدير الموازنة صياغة وتنفيذ برنامج يدعى Pilot لجمع البيانات وتحليلها خلال مدة زمنية محددة لغرض تقييم الأداء وتقديم التوصيات⁵.

5- Federal Funding Accountability and Transparency Act, Public Law 109-282, Congress of the USA, September 26, 2006. Available at: <https://www.govinfo.gov/content/pkg/PLAW-109publ282/pdf/PLAW-109publ282.pdf>.

إن عملية جمع المعلومات وتحليلها معقدة حسب هذا القانون وتتطلب متابعة مستمرة من قبل الجهات المسؤولة على مراقبة نظام الشفافية ومن الوكالات التي تستلم التمويل على حد سواء. وقد تطور العمل بهذا النظام ليشمل تدقيق العقود منذ 8 تموز 2010 والمنح المالية من 1 تشرين الأول 2010 على أن تقدم التقارير الخاصة بها على الموقع www.fsrs.gov، إذ إن كل منحة من قيمة 25000 دولار فما فوق يجب أن تخضع لهذا القانون. وعلى كل مؤسسة أن تقدم تقاريرها خلال 12 شهراً من تسلم التمويل؛ وبخلافه قد يتعطل التمويل اللاحق. ويجب أن تتضمن التقارير المعلومات الآتية: (اسم المؤسسة، وقيمة المصروفات، والجهة الممولة، ومعلومات العقد، وأسباب التمويل، وعنوان المؤسسة، وموقع التنفيذ، ومعلومات تسجيل المؤسسة)، فضلاً عن قائمة الرواتب واسماء اعلی خمسة موظفين في هيكلية المؤسسة في حال كان 80% من دخل المؤسسة نابعاً من التمويل الحكومي وبواقع أكثر من 25 مليون دولار.

وفي 2008 أصدرت وزارة الخزانة الأمريكية (المالية) تقريراً بشأن فاعلية الموقع الإلكتروني ومصداقية وجودة المعلومات المنشورة عليه. ويشير هذا التقرير إلى عدد من الانتقادات التي وجهها عدد من المسؤولين والخبراء تجاه مصادر المعلومات التي يعتمد عليها الموقع المذكور آنفاً. من أهم الانتقادات كونها معلومات غير دقيقة وغير كاملة أو متأخرة. ولاحظ الخبراء أن نسبة كبيرة من الأخطاء ترتبط بضعف في كفاءة العاملين على جمع المعلومات وتحليلها أو إدراجها ضمن أنظمة التدقيق. ولاحظوا أن بعض الخروقات إدارية تقع في أوقات الأزمات حيث توقع المؤسسات عقود دون مناقصات، أي: تقوم بالإحالة بصورة مباشرة. وأشارت كذلك ارتفاع كلفة جمع المعلومات وتدقيقها، فضلاً عن عمليات التفتيش والرقابة.⁶

6- Hatch, op, cit, p13.

ولتعزيز هذه العملية وإطلاع المواطن على جميع المعلومات الخاصة بالمخصصات والمصروفات ذات العلاقة بالمؤسسات الفيدرالية والرسمية ومن بينها الكونغرس صدر القانون 2006، بيد أن النص لم يكن كافياً؛ لذلك قدم عضو مجلس الشيوخ باراك اوباما في 3 حزيران 2008 قانون تعزيز نظام الشفافية ضمن الرمز (S 3077) الذي يؤكد ضرورة نشر معلومات إضافية بشأن التمويل والمدفوعات الفيدرالية على الموقع الرسمي وهي كالتالي: (نسخة عن العقود، وإدراج العروض الأعلى والأقل والمتوسطة التي تم استلامها خلال المناقصة، تفاصيل العقود وشروط التمديد، تفاصيل المناقصة، أو أسباب منح العقد دون مناقصة، هل الصرف مرتبط بالكونغرس والسبب)، ويطلب إدراج المعلومات الخاصة بالجهات المتعاقدة وهي: (تقييم جودة العمل خلال الخمس سنوات الأخيرة، تقرير عن المنازعات الفيدرالية المتعلقة بالتدقيق وطرق حلها، معلومات بشأن وجود إجراءات إدارية، أو قانونية، أو جنائية بحق الجهة المتعاقدة، وتفاصيل التقرير الضريبي السنوي). ويطلب من مدير مكتب الإدارة والميزانية ضرورة متابعة المعلومات الآتية وتقديمها (تقرير نصف سنوي للمفتش العام لكل مؤسسة فيدرالية، تقييم المعلومات التي تنشر على الموقع كل ستة أشهر، وإتاحة الفرصة للمواطن للإخطار على الموقع على الأخطاء الموجودة في التقارير المنشورة عليه، وأن يضمن أن الموقع لا يطلب تعريف الشخصية).

وإن الهدف الأول لهذا القانون أن يتيح للمواطن قدرة أكبر على محاسبة المسؤولين. بينما اعترض أحد خبراء التفتيش والتحصيل بالقول إن جعل معلومات تتعلق بالعروض مكشوفة للمواطن ستجبر الجهات المختصة على اختيار العرض الأقل حتى إن لم يكن كافياً لتنفيذ تفاصيل العقد بالطريقة الأفضل. كما اعترض أحد الخبراء بالقول إن نشر تفاصيل خاصة بأداء المتعاقدين دون توضيح الأطر القانونية والمسببات للإخفاقات قد تمنح رسائل غير دقيقة للعامة عن هذه الشركات.⁷

7-Hatch, op, cit, pp 14-15.

واستكمالاً للعمل التشريعي الرامي لتعزيز نظام الشفافية في الولايات المتحدة أصدر الكونغرس قانون المحاسبة الألكترونية والشفافية Data Act في 9 أيار 2014، الذي يسعى لتعزيز الرقابة والمكاشفة على التمويل والإنفاق الحكومي على ألا يتعارض مع حساسية المعلومات السرية، ويحدد هذا القانون في القسم الثاني عدد من الأهداف من أهمها:⁸

1. الكشف المباشر للجمهور عن الإنفاق الحكومي ومتابعة الأموال بكفاءة.
 2. التأسيس لمعايير حكومية واسعة وموثقة عن المعلومات الخاصة بالتمويل والإنفاق.
 3. تسهيل عملية تقديم تقارير الوكالات الفيدرالية والرسمية ومكافحة البيروقراطية.
 4. تحسين جودة المعلومات التي تنشر علناً، وإجبار المؤسسات على تقديم التقارير الدقيقة.
- وقد تضمن هذا القانون تعديل نص قانون الشفافية للعام 2006 وسنحاول تلخيص أهم فقراته وكالاتي:

- على وزير الخزانة وبالتشاور مع مدير مكتب الإدارة والموازنة ورؤساء الوكالات الفيدرالية أن يؤسس آلية لتبادل المعلومات الخاصة بالتمويل الحكومي لكل عملية مالية لمنع الازدواجية ومكافحة البيروقراطية. على أن تكون هذه الآلية عملية ومتناسقة مع معايير المحاسبة الأمريكية، وأن تقدم تقارير قابلة للتدقيق والمقارنة؛ ولهذا الغرض يجب أن يقدم وزير الخزانة ومدير الموازنة دليلاً لمعايير تبادل المعلومات المالية خلال عام واحد من تأريخ صدور القانون. وعلى الوكالات الفيدرالية أن تقدم خلال عامين من صدور دليل المعلومات تقديم تقاريرها المالية على ألا تتعارض مع نظام التدقيق الخاص بوزارة الدفاع. ويمكن لمدير الإدارة والموازنة تمديد مدة تقديم بيانات وزارة الدفاع لمدة ستة أشهر على ألا تتجاوز ثلاثة استثناءات. ويقدم مدير الموازنة تقارير خاصة بالاستثناءات إلى الكونغرس.

8- Digital Accountability and Transparency Act of 2014, PUBLIC LAW 113-101, Congress of the USA, May 9, 2014. Available at: <https://www.congress.gov/113/plaws/publ101/PLAW-113publ101.pdf>.

- لوزير الخزانة أن يتشاور مع جهات رسمية أو خاصة بشأن معايير تبادل المعلومات المالية، فضلاً عن التشاور مع مؤسسات التعليم العالي لمراجعة نوعية المعلومات الواجب الإبلاغ بشأنها ونشرها على الموقع الإلكتروني وتجاوز التعقيدات الإدارية.

- على وزير الخزانة ومدير الموازنة على وفق الفقرة (b/5) تفعيل برنامج ((Pilot بالتعاون مع الوكالات المختصة لتسهيل عملية تقديم التوصيات الخاصة بالمهام المذكورة الخاصة بالعقود والمنح والمساعدات المالية بما لا تقل قيمتها عن مليون دولار، ولا تزيد عن 2 مليون. ويقوم هذا البرنامج بجمع المعلومات خلال السنة المالية، استناداً إلى المعلومات التي تقدمها الوكالات الرسمية من تقارير مالية، وينتهي العمل بهذا البرنامج بعد سنتين من إطلاقه. وعلى إثر ذلك يقدم مدير الموازنة تقريراً شاملاً إلى مجلسي النواب والشيوخ بشأن المعلومات التي جمعت عبر البرنامج، ويقدم التوصيات ورؤية بشأن التشريعات المطلوبة؛ لتحسين نظام الشفافية وفاعليته.

- يقوم المفتش العام لكل وكالة فيدرالية أو مؤسسة رسمية بالتشاور مع المراقب العام للولايات المتحدة الأمريكية لمراجعة عينات إحصائية للبيانات التي قدمتها الوكالة التي يشرف عليها، ويقدم لمجلس النواب الأمريكي تقريراً يقيم فيه إجراءات الوكالة في تطبيق نظام تبادل البيانات والشفافية من حيث (الإنجاز الكامل، والتوقيت، ونوعية ودقة البيانات، وتنفيذ معايير البيانات المالية) خلال 18 شهراً من إصدار وزير الخزانة لدليل البيانات المالية. ويقوم المراقب العام بتقديم تقرير شامل إلى مجلس النواب يقيم فيه تقارير الوكالات الفيدرالية في مدة لا تتجاوز 30 شهراً من إنجاز دليل البيانات المالية.

- على وزير الخزانة تأسيس مركز تحليل البيانات المالية لدعم عملية منع، أو تقليل الممارسات المالية الخاطئة، وتعزيز الشفافية والكفاءة في الإنفاق الحكومي، وتعزيز قدرات إعداد التقارير المالية. وللقيام بذلك يوقع وزير الخزانة مذكرات تفاهم مع الوكالات الفيدرالية والمفتشين العاملين ووكالات إنفاذ القانون ولاسيما فيما يخص التحقيق في الممارسات المالية الخاطئة والجنائية.

وعلى الرغم من تطبيق السلطات والجهات المختصة للولايات المتحدة لنظام الشفافية والجهود التشريعية التي رافقتها من أجل النهوض بواقع الشفافية ألا أن الولايات المتحدة قد حققت 69/100 نقطة ضمن دليل الفساد والشفافية العالمي للعام 2019 الذي انجزته المنظمة غير الحكومية الدولية للشفافية، حيث احتلت المركز 23 عالمياً، بينما احتل العراق المركز 162 بتحقيقه 20 نقطة فقط، بينما بلغ المعدل العالمي العام للشفافية 43 نقطة، حيث إن ثلثي دول العالم أحرزت أقل من 50/100.⁹ واستناداً على هذه الإحصائيات قدمت المنظمة الدولية للشفافية عدداً من التوصيات لتعزيز مستوى الشفافية وهي كالآتي:¹⁰

- مكافحة تضارب المصالح المالية.
- مراقبة التمويل السياسي.
- تعزيز الشفافية الانتخابية.
- مكافحة الوساطة والمحسوبية.
- تعزيز قدرة الفرد للحصول على حقوقه المدنية والسياسية.
- إيجاد الوسائل الكفيلة لفسح المجال للمواطن للمشاركة في عملية صنع القرار.
- تعزيز آليات فصل السلطات والمحاسبة.

وعلى الرغم من الجهود المبذولة إلا أن الولايات المتحدة قد خسرت نقطتين لتحقيق 69 بدلاً من 71 في العقد الأخير على وفق مستوى الشفافية في العالم. ووجد المختصون أن الأسباب خلف ذلك لا ترتبط بالإجراءات الخاصة بالمكاشفة بخصوص التمويل والإنفاق الحكومي، بل ضرورة العمل على ضبط التدفقات المالية غير المشروعة، إذ يلاحظ أن الولايات المتحدة الأمريكية

9- Corruption Perceptions Index 2019, Transparency International: the Global Coalition against Corruption. 23 January 2020, pp2-3, available at: https://www.transparency.org/whatwedo/publication/corruption_perceptions_index_2019 .

10- Ibid, p5.

تحتل موقعاً قريباً من سويسرا وجزر كايمان من حيث حجم التدفقات المالية غير المشروعة. وفي هذا السياق قدم عدد من أعضاء مجلس الشيوخ مقترح قانون (S2563) تحت عنوان: «النقد غير المشروع» الذي سيسلط الضوء على الشركات الصورية أو مجهولة الملكية Anonymous Shell Companies. وتمت قراءة هذا القانون مرتين من قبل لجنة المصارف والإسكان والشؤون الحضرية في مجلس الشيوخ.¹¹ وإذا تم تمرير هذا القانون المكون من 502 فقرة.¹²

الرأي:

إن عملية تعزيز الشفافية في الولايات المتحدة الأمريكية معقدة، تتطلب خطة زمنية لا تقل عن 5 سنوات، تسعى إلى تعزيز الإجراءات الرقابية، وتحسين مستوى الكفاءات البشرية التي تتعامل مع هذا الموضوع، فضلاً عن توفير الآليات والأطر القانونية؛ لتعزيز إجراءات الشفافية.

ويمكن استخلاص بعض بعض الاستنتاجات من التجربة الأمريكية من أهمها: تأشير ثلاث سمات في نظام الشفافية، هي: العلنية بمعنى أن تكون كل المعلومات المتعلقة بالتمويل والإنفاق الحكومي متاحة للمواطن؛ والدقة في البيانات المنشورة عن العمليات المالية؛ والمحاسبة عبر المتابعة القانونية والإدارية المكثفة. وبهذا الصدد، عند الدخول على الموقع الإلكتروني الرسمي للولايات المتحدة الخاص «بالشفافية» يلاحظ المتصفح أن المعلومة تمتاز بكونها مباشرة وواضحة ومن السهولة الوصول والحصول عليها، حيث أول ما يقرأ المتصفح على هذا الموقع هو الآتي «بلغ الإنفاق

11- 116th Congress, All Information (Except Text) for S.2563 - ILLICIT CASH Act, available at: <https://www.congress.gov/bill/116th-congress/senate-bill/2563/all-info> .

12- Scott Greytak, Shell companies let a 'parade of horrors' into the U.S. financial system. This year, we're fighting back. Transparency International: the Global Coalition Against Corruption, February 4, 2020. Online, available at: <https://voices.transparency.org/shell-companies-let-a-parade-of-horrors-into-the-us-2f7f4bcb0d56> .

الحكومي للعام 2019 (4.45) ترليون دولار»¹³. لذلك فإن الشفافية لا تتعلق فقط بمكافحة الفساد، وإنما بسلوكيات المكاشفة والمصارحة التي تعتمد عليها الحكومة تجاه شعبها؛ لتعزيز بذلك مستوى الثقة القائم على المصدقية وبما يرسخ اسس النظام الديمقراطي.

أما فيما يخص الإجابة عن السؤال المتعلق بالجهة المعنية بتنفيذ ومراقبة نظام الشفافية في الولايات المتحدة، فيمكن الإشارة إلى أربع جهات فيدرالية معنية بهذا الأمر، وهي:

1. مكتب الإدارة والموازنة في المكتب التنفيذي للرئيس، وهي الجهة الرئيسة المعنية بمتابعة كل ما يتعلق بمخرجات التشريعات المعنية بتعزيز الشفافية وتنفيذ؛ وتقديم التقارير الخاصة بذلك إلى السلطة التشريعية.
2. وزارة الخزانة الأمريكية التي تعمل بالتعاون مع مكتب الإدارة والموازنة على متابعة الفقرات الخاصة بدليل تبادل المعلومات المتعلقة بالتمويل والإنفاق وتنفيذها، فضلاً عن تقديم الدعم الفني للوكالات الفيدرالية لتنفيذ نظام الشفافية.
3. مكتب المراقب العام للولايات المتحدة الذي ترتبط به مكاتب المفتشين العامين في الوكالات الفيدرالية، والذي من واجبه تقديم التقارير الفنية بشأن جودة المعلومات والتقارير المالية التي تقدمها الوكالات.
4. المجلس التشريعي بشقيه النواب والشيوخ، وهي الجهة الرئيسة بمراقبة الجهات التنفيذية الرئيسة عن تنفيذ التشريعات الخاصة بالشفافية ومحاسبهم، فضلاً عن مراجعة القوانين على وفق التقارير التي يقدمها مكتب الإدارة والموازنة.

باختصار، تشارك السلطان التشريعية والتنفيذية في ضمان فاعلية نظام الشفافية في الولايات المتحدة، ويلاحظ أن عملية التقييم والتحديث مستمرة حسب الظروف التي تواكب عملية مراقبة النشاطات المالية العامة والخاصة. وهنا نود أن نشير إلى نقطة مهمة، في الجانب السياسي، وهي أن

13- <https://www.usaspending.gov/#/>. Accessed on April 1st, 2020.

نظام الشفافية في السلطة التشريعية يعتمد على مدى قوة المعارضة السياسية في المجلسين التشريعيين وإرادتها في الضغط على الإدارة.

التوصيات:

- إرجاع العمل بنظام المفتش العام الى الوزارات العراقية مع ضمان عدم ارتباطه هيكلياً أو إدارياً بالوزارة موضوع اختصاصه.
- تأسيس مكتب خاص في مكتب رئيس الجمهورية لتعزيز مبدأ الفصل بين السلطات في التنفيذ والرقابة على تطبيق الآليات الخاصة بالشفافية.
- تشريع قانون جديد لمكافحة الفساد وتعزيز الشفافية يتضمن آليات جديدة ومن بينها تأسيس موقع إلكتروني حكومي خاص بالتمويل والإنفاق الحكومي.
- على قانون الشفافية الجديد أن يراعي شمولية هذا المفهوم، ويعمل على تعزيز سلوكيات بناء الثقة والمصادقية للمسؤولين الحكوميين.
- وضع خطة خمسية لتعزيز الشفافية تتضمن تعزيز الأطر القانونية من جهة، وتعزيز القدرات الفنية والموارد البشرية المسؤولة عن التنفيذ والرقابة.
- ضرورة الحفاظ على مركزية تنفيذ الآليات الخاصة بالشفافية وحصر المهام الرئيسة بجهة محددة.
- العمل على خلق الظروف المناسبة التي تعزز من دور المعارضة السياسية في السلطة التشريعية؛ الأمر الذي قد يتطلب تعديلاً في الدستور بخصوص الفقرات ذات العلاقة بتشكيل الحكومة بما يعزز من فرص الكتلة أو الحزب الذي يحصل على أكبر عدد من الأصوات في تشكيل الحكومة والخروج من دائرة المحاصصة.